

الدورة السابعة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 26 نيسان/أبريل 2023

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/77/L.64)]

283/77 - تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييم الذي تقوده البلدان

إن الجمعية العامة،

إن تضع في اعتبارها أن العديد من البلدان آخذ في التخلف عن الوفاء بالتزاماته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن إحراز التقدم تأثر بجملة عوامل منها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وحالات التوتر والنزاعات الجيوسياسية،

وإن تلاحظ أن الاستعراضات الوطنية الطوعية قد ترسخت على مدى السنوات القليلة الماضية إذ شارك في هذه العملية 188 بلدا، أو ما يمثل 97 في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، الأمر الذي يشهد على الالتزام الدائم للحكومات الوطنية بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

وإن تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشجع، في إطار آليات المتابعة والاستعراض التي تتبناها، الدول الأعضاء على إجراء عمليات استعراض منتظمة وشاملة للجميع للتقدم المحرز على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والإقليمي والدولي، بقيادة وتوجيه من البلدان،

وإن تشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات المحلية والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، على أن تشارك مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وفي التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية،



وإذ تؤكد من جديد أن الدول الأعضاء التزمت، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (القرار 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015)، بالمشاركة في إجراء متابعة واستعراض منهجيين لتنفيذ الخطة وفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها، بما فيها تلك الواردة في الفقرة 74 من القرار 1/70، التي تنص على أن عمليات الاستعراض هذه (أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان، وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات، (ب) وسترصده التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما في ذلك وسائل التنفيذ (ج) وستحافظ على توجّه أطول أجلاً، (د) وستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة، (هـ) وسيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن الركب، (و) وستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وجدت، وتتفادى الازدواجية، (ز) وستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة، (ح) وستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، (ط) وستستفيد من تعزيز الدعم الفعال المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف،

وإذ تكرر تأكيد القرار 290/75 بآء الذي تشجّع فيه البلدان على العمل من أجل تعزيز الأسس القائمة على الأدلة والعلوم والتقييمات والبيانات في استعراضاتها الوطنية الطوعية، مما قد يتطلب تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية من أجل سد الثغرات في البيانات المتعلقة بخطة عام 2030، وعلى الحصول في الوقت المناسب على بيانات وإحصاءات عالية الجودة وموثوقة وميؤبة. وينبغي تقديم الدعم لبناء هذه القدرات في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى أن قرارات سابقة قد اعتمدت لتعزيز القدرة على التقييم، وكذلك لاستعراض واستكمال خطة عام 2030، بينها:

(أ) القرار 237/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 الذي يدعو إلى بناء القدرات على تقييم الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري،

(ب) القرار 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 الذي يعيد تأكيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويتناول كذلك عملية المتابعة والاستعراض،

وإذ تدرك أن الدول الأعضاء تشارك في المتابعة والاستعراض المنهجيين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عن طريق عرض الاستعراضات الوطنية الطوعية، باعتبارها العملية التي تتيح وضع إطار معزز وطوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل للمتابعة والاستعراض يساعد البلدان على إحراز أقصى قدر من التقدم وعلى تتبعه بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الحفاظ على سلامة خطة عام 2030، وإذ تؤكد أن الاستعراضات الوطنية الطوعية تهدف إلى تيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك التجارب الناجحة والتحديات والدروس المستفادة، بغية التعجيل في التنفيذ التام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تشجع البلدان على النظر في وضع خرائط طريق وطنية لعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية تمهيدا لعرضها حتى عام 2030،

وإن تؤكد أن عمليات التقييم يمكن أن توفر المعلومات لعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية وتكملها وتثريها، وأن توضح التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أو عدمه)، وأن تستخلص دروساً بشأن ما يلزم تغييره للتعبيل في تحقيق تلك الأهداف،

وإن تشدد على أن عمليات تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تقودها البلدان تؤدي دوراً أساسياً في توفير أدلة موثوقة بها وفي الوقت المناسب لاستعادة وتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030 ومبادئها، ولا سيما عدم ترك أي شخص خلف الركب،

وإن تكرر التأكيد على أن عمليات التقييم التي تقودها البلدان تمكن قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على تحسين عملية صنع القرار والحكم والشفافية تمهيداً لوضع استراتيجيات وخطط وسياسات فعالة وأكثر إنصافاً،

وإن تضع في اعتبارها أهمية تقييم ورصد التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 من قبل جميع الدول الأعضاء الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن تعرب عن تقديرنا لفريق أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي أنشأته في عام 2019 رئيسة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة المكسيك والذي يتشارك في رئاسته حالياً كل من الفلبين والمغرب، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، لدعم عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما في ذلك عبر تيسير التعلم من الأقران بين الوفود، وتنظيم حلقات عمل مخصصة، واقتراح طرائق بناءة لصوغ مجموعة الأسئلة المزمع طرحها خلال كل دورة من دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى،

1 - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على تقديم عمليات استعراض وطنية طوعية منتظمة مشفوعة بعنصر تقييم تقوده البلدان على نحو ما يُعتبر ذلك مجدياً ومفيداً على الصعيد القطري في شراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما ينسجم مع مبادئ خطة عام 2030، وبما يراعي أن عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات ستكون طوعية وبقيادة قطرية؛

2 - **تقر** بأن عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، باعتبارها عمليات تهدف إلى إجراء متابعة واستعراض معززين وطوعيين وفعالين وتشاركيين وشفافين ومتكاملين لأهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تساعد البلدان على تتبع التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأهداف وأن تضمن عدم تخلف أحد عن الركب؛

3 - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على استخدام أدلة مستقاة من عمليات تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عمليات صنع القرار والإبلاغ عما تحرزه تلك الدول من تقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك في استعراضاتها الوطنية الطوعية، حسب الاقتضاء؛

4 - **تطلب** إلى وكالات الأمم المتحدة أن تقدم، في حدود الولايات والموارد القائمة، الدعم إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلب هذه الأخيرة في سياق جهودها الرامية إلى إجراء عمليات تقييم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتيسير تبادل الخبرات والمنتجات المعرفية المستقاة من عمليات التقييم تلك.

الجلسة العامة 69

26 نيسان/أبريل 2023